

مطالب شعب

لإستعادة الديمقراطية ودولة الوطن بدلاً عن دولة الحزب

نطالب بإستقالة حكومة المؤتمر الوطني و تغييرها بحكومة انتقالية، ترأسها شخصيات وطنية و قيادات شبابية، نسوية و مجتمع مدني تمثل مختلف أنحاء السودان , على أن تشرع هذه الحكومة الانتقالية في إنجاز المطالب التالية

- إقامة إنتخابات قومية في فترة لا تتجاوز العامين.
- إلغاء قانون النظام العام و جميع القوانين المقيدة للحريات.
- إلغاء الزيادات فى أسعار السلع الحيوية التي فرضها حزب المؤتمر الوطني على المحروقات و السكر و السلع الغذائية. و إتخاذ إجراءات لمحاربة الفقر و تحسين الظروف المعيشية.
- إطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين و كفالة حرية العمل السياسي و الإعلامى.
- وقف حملات التكفير و التخوين و استغلال دور العبادة و إرهاب الخصوم.
- إعادة تكوين القوات المسلحة، الشرطة، أجهزة الأمن و أجهزة الخدمة العامة بما يحقق قوميتها، حيادها، نزاهتها و شفافيته.
- التحقيق في كل جرائم التعدي على حقوق الإنسان و التعذيب و تقديم كل المتهمين فيها للمحاكمة.
- التحقيق في كل جرائم الفساد و الثراء غير المشروع و تقديم كل المتهمين للمحاكمة، و إسترداد ما نهب من موارد و ثروات البلاد.
- إعادة تقييم أفراد القضاء السودانى و التكوين الفورى لمحاكم نقض نزيهة تقبل و تتولى نقوضات القضايا التى تم الحكم بها من قبل القضاء السودانى منذ ٣٠ يونيو ١٩٨٩. لهذه المحاكم السلطة لإبطال أي حكم سابق ورد الإعتبار للأفراد أو المجموعات.
- حل قضية دارفور و ال إستجابة لمطالب أهل دارفور، و محاكمة مرتكبي الانتهاكات الانسانية و الابادة الجماعية.
- وقف الحرب على شعبنا في جنوب كردفان، النيل الأزرق و جبال النوبة.
- كفالة حرية التنقل، الإقامة، العمل و التملك للجنوبيين المقيمين في دولة السودان.
- عقد مؤتمر للتوصل للإتفاق على كيفية حكم دولة السودان و حل الأزمة الوطنية.
- إنهاء الإحتكار العرقى للسلطة في السودان و إشراك المهمشين في حوارات لتقرير كيف يحكم السودان.
- مشاركة الشباب بفعالية في القرارات السياسية و اعطائهم الفرصة في قيادة الاحزاب.
- إعتقاد آلية ديمقراطية لصياغة و إقرار دستور وطنى يعكس هذه المطالب من أجل ضمان الحرية، العدالة الإجتماعية و المساواة في القانون.